حديث

"كن في الفتنة كابن اللبون"

وإشكال

التشخيصات الموضوعية

بقلم

السيد محمد بن السيد علي العلوي

- مقدّمة:

يعلو المؤمِنُ ويرتفِعُ في نفسِهِ إذا زكت (قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا)[1]، ولا زكاة لنفسٍ ما لم تأخذ بعروة وثقى تحميها من الوقوع في المضِلّات (وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ)[2]، وهي منحصِرَةٌ في ولاية أهل بيت النبوة (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين)؛ فقد قال رسولُ اللهِ (صلَّى اللهُ عليه وآله):

"مَنْ أحبَّ أن يَتَمَسَّكَ بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها فليتمَسَّك بولاية أخي ووصيي علي بن أبي طالب؛ فإنَّه لا يهلك من أحبَّه وتولَّاه، ولا ينجُو مَن أبْغَضَهُ وعاداه"[3].

وليس التمسك بالعروة الوثقى دعوى تُدَّعى، بل هو واقِعٌ يظهر في التسليم والإحسان التامَّين، أي أنْ تُصاغَ منظومة النفس المدرِكة على وفق مرادات الثقلين المقدَّسين، ولا تحيد عنها باجتهاد أو نظر شخصي، وإلَّا فالمآل إلى دوامة من التِيه والضياع؛ وهذا ما تُظهره كلمةُ (الاستمساك) في قوله تعالى (فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى)؛ فهي على وزن (استفعل) بزيادة السين والتاء على الأصل (مسك)، ممَّا يدلُّ على الجعل والاتِّخاذ، أي أنَّه جَعَلَ التمسك بالعروة الوثقى سلوكًا وسيرةً له بما يُسلِّمه من جوارف الدنيا ومهاويها.

لا شكَّ أنَّ كلَّ مؤمِنٍ عاقِلٍ يعيش على مُنى الوصول إلى مقام الاستمساك الحقيقي بولاية أهل البيت (عليهم السلام) فَيَسْلَم مِنْ مَهَالِكِ الدنيا، ويأمن في الآخرة من حسراتها، ولكنَّه مقامٌ غير متيسر لكلِّ أحد؛ لِجِهَةِ أنَّ من مرتكزاته مقدِّمةً وموضوعًا قوَّة الاحتياط، وهو أمرٌ غاية في التعذُّر ما لم يُنكِر الإنسانُ ذاتَه ويتجاوز الشهواتِ الدافعة في اتِّجاه إعمال الاجتهادات الشخصية التي تُبعده شيئًا فشيئًا عن أصول الثقلين المقدِّسين، وقد قال أمير المؤمنين (عليه السلام) لكميل بن زياد: "أخوك دينك، فاحتط لدينك بما شئت".

---

[1] - الآية ٩ من سورة الشمس
[2] - الآية ٢٢ من سورة لقمان
[3] - معاني الأخبار - الشيخ الصدوق - ص ٣٦٨ - ٣٦٩

وقال الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام): "لما حضرتْ والدي الوفاةُ أقبلَ يُوصِي فقال: أوصيكَ يا بُنَيَّ بالصلاةِ عند وقتِها، والزكاةِ في أهلِها عند محلِّها، والصمتِ عند الشُبْهَةِ. وأنهاك عن التَسَرُّعِ بالقولِ والفعلِ، والزمِ الصمتَ تَسْلَم".

وعن أبي جعفر (عليه السلام) في وصية له لأصحابه قال: "إذا اشتبه الأمرُ عليكم فَقِفُوا عنده، وردُّوه إلينا حتَّى نشرحَ لكم من ذلك ما شُرِحَ لنا، فإذا كنتم كما أوصيناكم لم تَعدُوهُ إلى غيره فمات منكم ميت من قبل أن يخرج قائمنا كان شهيدًا، ومن أدرك قائمنا فقُتِلَ معه كان له أجر شهيدين، ومن قتل بين يديه عدوًّا لنا كان له أجر عشرين شهيدًا".

وعن زرارة بن أعين، قال: "قلتُ لأبي عبد الله (عليه السلام): ما حقُّ الله على خلقه؟ قال: حقُّ الله على خلقه أن يقولوا بما يعلمون ويكفُّوا عمَّا لا يعلمون، فإذا فعلوا ذلك فقد –واللهِ– أدُّوا إليه حَقَّه")[1].

يجدرُ التنبيه إلى أنَّ العِلمَ ما قَامَ عَليهِ الدَليلُ الموضُوعيُّ الصحيحُ، وإلَّا فهو اشتِبَاهٌ مَعْلُولٌ لاستِحْسَانٍ وما نحوه.

يُوصَفُ هذا المستوى العالي من الاحتياط بين عامَّة الناس، وخاصَّتهم أيضًا، بالجمودِ والتَغَرُّبِ عن مواكبة الحياة، وهذا زيادة على كونه من أشدِّ مُعَارِضَاتِ شهوات العِلم التي تأخذ بتلابيب الإنسان جرًّا جرًّا نحو أوحال (إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ أَوْ تَتْرُكْهُ)[2]، ولذلك فهو (الاحتياط في التشخيصات الموضوعية) مرفوضٌ، بل ومرفوض جدًّا، خصوصًا وهو ممَّا يُفقِد العامِل به مساحات جماهيرية واسعة؛ إذ أنَّ الناس ينجذبون ويتعاطون مع من يكون له موقف في كلِّ واقِعَةٍ وحَدَثٍ، بل وأكثر من ذلك هم يذهبون مؤيدين مع من يختلق الحدث! وليس بالضرورة أن يكونوا من جماهيره أو مُحبِّيه، ولكن يكفي أن يكون بالنسبة لهم محطًّا للأنظار وصاحب حضورٍ دائمٍ في الأحداث والوقائع، وهذا له شهوة تتعلَّق بها النفس.

- حِكمَةُ الاحتياطِ:

---

[1] - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج ٢٧ - ص ١٦٧-١٦٨

[2] - الآية ١٧٦ من سورة الأعراف

من الموضوعات ما يكون عروض الأحكام عليها من مختلف حيثياتها واضحًا لا يحتاج إلى مزيد نظر، كَلَونِ هذا الشيء أو ذاك، ومنها ما يحتاج لشيء من الدقة في التشخيص، كالحرفة والمهنة لهذا أو ذاك..

وهناك من الموضوعات ما يُعتبر الحكم فيها بناءً على تشخيصها مجازفةً قد تكون مُهلِكَة؛ وذلك لصعوبة أو تعذر الإحاطة بالحيثيات الضامنة لصحةِ، أو قُرْبِ الحُكمِ عليها مِنَ الصِحة، كالحكم على هذا بالفسق أو ذاك بالانحراف، أو على كون هذا المورد من موارد المواجهة المسوغة شرعًا، وذاك من تلك التي تسوغ فيها التضحية بسمعةٍ أو بِنَفسٍ.. وبالطبع، ما يترتب على ذلك من أحكام ومواقف وما شابه من أفعال وردود أفعال.

وبالتالي، فإنَّ شدَّة الاحتياط في التشخيصات الموضوعية تأتي مُنْسَجِمَةً تمامًا من مقتضيات الحِكمَة والسلامة من وضع الشيء في موضعه، وهذا في الموضوعات الصِرفة التي يتساوى فيها عامَّة الناس والفقهاءُ المجتهدون بلا فرق، وإلَّا فتشخيص الموضوعات المستنبَطة ممنوع على غير الفقيه المجتهد.

- مسألة التأسِّي:

يقول الله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)[1]، وعليه، فإنَّ ما فعله الرسول (صلَّى الله عليه وآله) حجَّةٌ في العمل؛ إذ أنَّ قول المعصوم (عليه السلام) وفعله وتقريره حجَّة.

أقول:

مِثلُ هذه النِسَب تأتي وقيدها، أو قيودها معها، فالتأسِّي بشرط صحته أو إمكانه، لا مطلقًا دون قيد موضوعي هو في الواقع داخل في بناء القضية بأطرافها الثلاثة، الموضوع والحكم والنسبة.

ولذلك قالوا: يولد الإطلاق بقيوده.

---

[1] - الآية ٢١ من سورة الأحزاب

التأسِّي عملٌ مترتبٌ على تشخيصٍ انتهى إلى حمل أحدِ موضوعين على الآخر، ولأنَّ تشخيص المعصوم (عليه السلام) مُطَابِقٌ للواقع تمامَ المطابقة، فإنَّ عَمَلَهُ صَحِيحٌ بلا مجال للتردُّد على الإطلاق، وهو ليس كذلك بالنسبة لغير المعصوم، وبالتالي كان عمله عرضةً للخطأ غالِبًا. فلنلاحظ المثال التالي:

عندما يقولُ اللهُ تَعَالَى، أو المعصومُ (عليه السلام) عن شخصٍ أنَّه (كلب) أو (حمار) أو ما شابه، فالحكم من جهة العِصمَة مطابِقٌ تمامًا للحيثية أو الحيثيات الملحوظة في الموضوع والمجَوِّزة للتجوز في الحمل، ولا يمكن أن لا يكون كذلك. أمَّا من غير جهة العِصمَة فالخطأ وارِدٌ وإن كان في بعض الحالات ضعيفًا، إلَّا أنَّ المحتَملَ قد يكون قويًا، وفي حال تحقُّقه تقع مشاكل ربَّما كانت على مستوى من الكارثية التي يصعب تحملها.

هذا في التجوز، وتشتدُّ المحاذيرُ خطورةً في الموضوعات الصِرفة فضلًا عن المستَنْبَطة، كالقول بضلال أو فِسق هذا أو ذاك.

نعم، لا بدَّ للمؤمن أن يتبرأ من أعداء الله والنبيين وأهل بيت العِصمَةِ (عليهم السلام)، ولا بدَّ له مِنْ لَعنِ مَنْ أمَرَ اللهُ تعالى وأهلُ البيتِ (عليهم السلام) بِلَعْنِهِم، ولكن مع الخطورة البالغة التي تكتنف التشخيصات الموضوعية في كثير من المواقع، فالكفاية حينها بتناول المفهوم، وهو مُنْحَلٌ في مصاديقه ثُبُوتًا بِلا إشْكَالٍ.

لا يَقْبَلُ كَثِيرُونَ (الاكْتِفَاءَ) بالمفهُوم؛ فهو لا يجعلهم في موقع الحدث بما يُلَبِّي شهوات (الأنا) وما في حُكْمِها، وإلَّا لو كان الأمر مرتبِطًا بالله تعالى وامتثال أمره، لكفى المفهوم، ولَتَوَجَّهَ الأملُ إلى يوم ظهور الإمام (عليه السلام) ليُرى الحقُّ حقًّا والباطِلُ باطِلًا، دُونَ شُبْهَةٍ ولا تَرَدُّدٍ.

يُقال: هذه دعوى لترك الدنيا للظالمين، والانكِفَاءِ دون ممارسة دورٍ رِسَالي، والحال أنَّ الله تعالى خلق الإنسان خليفةً في الأرض ليُقيم أمرَه ويجاهد في سبيله، كما وأنَّ البراءة العَمَليَّة واللعن العلني فيه جوانب ردعٍ وفضحٍ للظالمين والمنافقين.

أقول: لا خلاف على الإطلاق في أنَّ هذه الدنيا محلٌّ للصراع بين الحقِّ والباطل، وما لم ينتصر الإنسانُ للحقِّ، فهو للباطل ينتصر، شاء أم أبى، ولكن لا بدَّ من استيعاب الفِكر المرحلي الذي يعتمده قلمُ الحِكمَةِ مُنذُ الخَلقِ الأوَّلِ وإلى ساعة الفصل، ومن أقرب الأمثلة إلى أذهاننا سير حركة النبي الأكرم وأوصيائه (عليهم السلام) على امتداد وجودهم الحضوري المشهود، مع إرجاءاتٍ منهم لأمورٍ حتَّى ساعةِ قِيامِ قائِمهم (أرواحنا فداه)، فردعُ وفضحُ الظالِمِ والمنافِقِ قد يكون بفضح أفعال الظلم والنفاق، وليس بالضرورة فضح فاعِلي الظلم والنفاق، وهذا لا يعني تركهم يعيثون في الأرض الفساد، ولكن قد لا يكون الظرف مناسِبًا لأكثر من التحصين الداخلي والاحتراز من الأخطار الخارجية، وربَّما طال هذا الظرف لعشرات ومئات السنين، فالأمر في جميع الأحوال راجِعٌ إلى التكليف الشرعي، وما لم يُحرَز بلسانٍ دلالي واضح، فالمآل إلى الاحتياط دون شك.

والحاصل أنَّ هناك من الأمور، ليست بالقليلة، ينبغي الصبرُ عليها إلى ساعَةِ ظهورِ الإمَامِ المهدي بن الحسن (عليه السلام)، وهو حينها يرفع المفاهيم لتنكشف المصاديق الخارجية دون لبسٍ أو شبهةٍ.

كتب الإمام الصادق (عليه السلام) رسالة إلى أصحابه، جاء فيها: "وعليكم بمجاملة أهل الباطل. تَحَمَّلُوا الضَيمَ مِنهم، وإيَّاكم ومماظتهم[1]. دِينوا فيما بينكم وبينهم إذا أنتم جالستموهم وخالطتموهم ونازعتموهم الكلام؛ فإنَّه لا بُدَّ لكم مِنْ مُجالستهم ومُخَالطتهم ومنازعتهم الكلام بالتَقِيَّةِ التي أمَرَكُمُ اللهُ أن تأخذوا بها فيما بينكم وبينهم، فإذا ابتُليتُم بذلك منهم فإنَّهم سَيُؤذُونَكم وتَعرِفُونَ في وجوههم المنكرَ، ولولا أنَّ اللهَ تَعَالى يدفعهم عنكم لسَطَوا بكم[2]. وما في صدورهم مِنَ العَدَاوَةِ والبغضاء أكثر مِمَّا يُبْدُونَ لكم. مجالسُكم ومجالسُهم واحِدَةٌ، وأرواحكم وأرواحهم مُخْتَلفَةٌ لا تأتلف. لا تُحِبُّونَهم أبَدًا، ولا يُحِبُّونَكُم، غَيرَ أنَّ الله تعالى أكرَمَكُم بالحَقِّ وبَصَّرَكُمُوه، ولم يجعلهم من أهله، فتُجامِلُونَهم وتصبرون عليهم، وهم لا مُجَامَلَة لهم ولا صبر لهم على شيء. وحيلهم وسواسُ

---

[1] - المُماظة: شِدَّة المنازعة والمُخاصمة مع طول اللزوم.

[2] - وثبوا عليكم وقهروكم.

بعضهم إلى بعض، فإنَّ أعداءَ اللهِ إنْ استطاعوا صَدُّوكم عن الحَقِّ، فيعصِمكمُ اللهُ مِن ذلك، فاتَّقُوا اللهَ وكُفُّوا ألسِنَتَكم إلَّا مِنْ خَيرٍ"[1].

عن حبيب بن بشير، قال: "قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): سمعتُ أبي يقولُ: لا واللهِ، ما على الأرض شيءٌ أحبّ إليَّ مِنَ التَقيَّةِ. يا حبيبُ، إنَّه مَن كانت له تَقيَّةٌ رَفَعَهُ اللهُ. يا حبيبُ، مَن لم يكن له تَقِيَّةٌ وَضَعَهُ اللهُ. يا حبيبُ، إنَّما الناسُ هُم في هدْنَةٍ، فلو قد كان ذلك كان هذا[2]"[3].

وهناك الكثير من الأحاديث الشريفة التي تدلُّ على محورية لزوم جانب الأمن حتَّى ظهور القائم المنتظر (أرواحنا فداه)، ومن الواضح عروضها قيدًا على أصل وجوب الجهاد ومواجهة الظالمين، ومِنْ أتَمِّ أوجُهِ الجَمْعِ في دَرَجَةٍ مِن دَرَجَاتِهِ، الرجوعُ إلى موضوعية المفهوم، وإرجاءُ موضوعية المصداق إلى حين الظهور المقدَّس، وفي هذا العنوان الحاكم يتحرَّك المؤمِنُ في بنائه الداخلي متأسيًا بمنظومة أدبيات وفِكر السماء الحاضر في المعصُومين الأربعة عشر (صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين).

أؤَكِّدُ على أنَّني لا أُوَجِّهُ للمنع من التشخيص في خصوص هذا الموضوع أو ذاك، ولكنَّني أسعى لتوضيح الخطورة البالغة المترتبة على التشخيصات الموضوعية، وهذا أوسع من الأمثلة التي ذكرتُها قبل قليل.

- صِراعُ المصالح بغطاء الدين:

يكادُ تَشَكُّلُ الأحزَابِ أنْ يكونَ من سُنَنِ المجتمع البشري من حيث اشتماله على طوائف ومستويات من العقليات والطبائع والتوجهات الفكرية، وهذه من جِهَةِ كونها فاعِلَةً ومُنْفَعِلَةً هي مُتَغَيرة، فسرعان ما تنجذب ذوات المشتركات لبعضها البعض، وسرعان ما تنقسم على نفسها بعد طروء تغيرات على بعضها، وهكذا يبقى المجتمع البشري في حالة من التوسع في عمق الزمن بحسب التعدد الثقافي والفِكري.

---

[1] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ٨ - ص ٢ - ٣

[2] - فلو قد كان ذلك: أي ظهور القائم. وقوله: "وكان هذا"، أي: ترك التقية

[3] - المحاسن - أحمد بن محمد بن خالد البرقي - ج ١ - ص ٢٥٦ - ٢٥٧

يفهمُ الإسلامُ هذه الحالةَ جيّدًا، ولا يُصادِرها، بل قد يُشجِّعُ عليها؛ إذ أنَّ التكامل في البناء الفكري الإنساني الصحيح يتوقَّفُ على ما يطرأ على الثقافات والتوجهات الفِكرية من تغيرات، إلَّا أنَّه، أي الإسلام، لا يترك أمر هذه التغييرات دون ضبط واضح، ولذلك أمر بالتمسك بالثقلين المقدَّسين للعِصمَةِ من الضلال، وعليه فإنَّ كلَّ ما يطرأ على الثقافات والتوجهات الفكرية من تغيرات مقبولٌ محترَمٌ ما دام في حدود الأطر الإسلامية الضابطة، وهي الأصول والفروع ولوازمها الذاتية مثل التنزيه المطلق في التوحيد، والوحي في النبوة، والعِصمَة المطلقة في الإمامة، والغِنى المطلق في العدل، والميزان في المعاد..

عن يعقوب بن الضَحَّاك، عن رجُلٍ مِن أصحَابِنَا سَرَّاجٌ وكان خادِمًا لأبي عبد الله (عليه السلام)، قال:

"بعثني أبو عبد الله (عليه السلام) في حاجَةٍ –وهو بالحيرة– أنا وجماعةً من مواليه، قال: فانطلقنا فيها ثُمَّ رجعنا مُغْتَمِّينَ. قال: وكان فراشي في الحائر الذي كُنَّا فيه نُزُولًا، فجِئتُ وأنا بِحَالٍ، فرميتُ بنفسي، فبينا أنا كذلك إذا أنا بأبي عبد الله (عليه السلام) قد أقبلَ. قال: فقال: قد أتيناك. أو قال: جئناك. فاستويتُ جالِسًا، وجَلَسَ على صدر فِرَاشي، فسألني عمَّا بعثني له فأخبرتُه، فحمد اللهَ، ثُمَّ جَرَى ذِكرُ قَومٍ، فقلتُ: جُعِلتُ فِدَاكَ، إنَّا نَبْرَأُ منهم؛ إنَّهم لا يقولون ما نقول.

قال: فقال: يَتولَّونا ولا يقولون ما تقولون تبرؤونَ منهم؟

قال: قلتُ: نعم.

قال: فهوذا عندنا ما ليس عندكم، فينبغي لنا أن نَبْرَأَ منكم؟

قال: قلتُ: لا –جُعِلتُ فِدَاكَ–.

قال: وهوذا عند الله ما ليس عندنا، أفتُرَاهُ أطرَحَنَا؟

قال: قلتُ: لا واللهِ. جُعِلتُ فِدَاكَ، ما نفعل؟

قال: فَتَوَلَّوهم ولا تَبْرَؤوا منهم؛ إنَّ مِنَ المسلِمِينَ مَنْ له سَهْمٌ ومنهم مَنْ له سَهمَان ومنهم من له ثلاثةُ أسْهُمٍ، ومنهم من له أربعةُ أسْهُمٍ، ومنهم من له خمسةُ أسْهُمٍ، ومنهم من له سِتَّةُ أسْهُمٍ، ومنهم من له سَبْعَةُ أسْهُمٍ. فليس ينبغي أنْ يُحْمَلَ صَاحِبُ السَهمِ على ما عليه صَاحِبُ السهمين، ولا صاحِبُ السهمين على ما عليه صاحِبُ الثلاثة، ولا صاحِبُ الثلاثَةِ على ما عليه صاحِبُ الأربعةِ، ولا صاحِبُ الأربعةِ على ما عليه صاحِبُ الخمسةِ، ولا صاحِبُ الخمسةِ على ما عليه صاحِبُ الستَّةِ ولا صاحِبُ الستَّةِ على ما عليه صاحِبُ السبعةِ"[1].

في هذه الرواية الشريفة يُحَدِّدُ الإمامُ الصادِقُ (عليه السلام) الأصل الذي يجوز التفاوت فيما دونه، وهو ما يفهم في قوله "يَتولَّونا ولا يقولون ما تقولون تبرؤونَ منهم؟"، فالولاية ولوازمها الذاتية ضبطٌ يجوز التحرك تحته كلٌّ بحسب اجتهاده وما ينتهي إليه نظره.

يلتزم المؤمن بهذه الضوابط، ويحذر من التسبب في إثارة أيّ فتنةٍ بين المؤمنين إذا كان نظره إلى الآخرة والسلامة فيها من سخط الله سبحانه وتعالى، وهذا نظرٌ يحتاج إلى نَفْسٍ تنأى عن صراعات الدنيا وشهواتها، وتستقبح التبرير لها بأيّ شكلٍ من الأشكال. وإذا كانت كذلك فَمِنَ الطبيعي أن تنحسر مساحاتُها الجماهيرية ووجاهتُها الدنيوية، وهذا من أشدِّ ما تُصَارِعه إن كانت من طُلَّابِ الآخرة.

يبين الإمام زين العابدين (عليه السلام) مدى الدقَّة التي ينبغي للمؤمن أن يكون عليها مع نفسه وفي تقييمه للآخرين، كما ويبين تعقيد المعادلات النفسية ما لم يقف الإنسان على حقائق الأمور.

عن الرضا (عليه السلام) أنَّه قال: قال عليُّ بن الحُسينِ (عليه السلام):

"إذا رأيتُمُ الرجُلَ قد حَسُنَ سمتُهُ وهديُهُ، وتَمَاوَتَ في مَنْطِقِهِ، وتَخَاضَعَ في حَرَكَاتِهِ، فرُوَيدًا، لا يَغُرَّنَكُم؛ فما أكثر من يُعْجِزه تناولُ الدُنيا وركوبُ الحرامِ منها لِضعفِ نيته ومهانتِهِ، وجبنِ قلبِهِ، فنَصَبَ الدينَ فَخًّا لها، فهو لا يزالُ يختلُ الناسَ بظاهِرِهِ، فإنْ تَمَكَّنَ مِنْ حَرَامٍ اقْتَحَمَهُ.

---

[1] - الكافي - الشيخ الكليني - ج ٢ - ص ٤٢ - ٤٣

وإذا وجدتمُوهُ يَعِفُّ عَنِ المالِ الحَرَامِ، فرُوَيدًا، لا يَغُرَّنَكُم؛ فإنَّ شَهَواتِ الخَلْقِ مُختَلِفَةٌ، فَمَا أكثر مَنْ يَنْبُوا عَنِ المالِ الحرَامِ وإنْ كَثُرَ، ويحمل نَفْسَهُ على شَوهَا قَبيحَةٍ، فيأتي مِنْها مُحَرَّمًا، فإذا وجَدتمُوهُ يَعِفُّ عن ذلك، فَرُوَيدًا، لا يَغُرَّنَكُم، حَتَّى تَنْظُرُوا ما عُقْدَةُ عَقْلِهِ، فَمَا أكثر مَنْ تَرَكَ ذلك أجمع ثُمَّ لا يَرجِعُ إلى عَقْلٍ مَتينٍ، فَيَكُونُ ما يُفْسِدُ بِجَهْلِهِ أكثَرَ مِمَّا يُصْلِحُهُ بِعَقْلِهِ.

فإذا وجَدتُم عَقْلَهُ مَتِينًا، فَرُوَيدًا، لا يَغُرَّكُم؛ تَنظُرُوا أَمَعَ هَوَاهُ يَكُونُ عَلَى عَقْلِهِ، أمْ يَكُونُ مَعَ عَقْلِهِ على هَوَاهُ؟ وكَيْفَ مَحَبَّتُه للرياسات الباطِلَة وزُهدُهُ فيها؛ فإنَّ في النَاسِ مَنْ خَسِرَ الدُنيا والآخِرَةَ؛ يَترُكُ الدُنيا للدُنيا، ويَرَى أنَّ لَذَّةَ الرِيَاسَةِ البَاطِلَةِ أفضل مِنْ لَذَّةِ الأموال والنِعَمِ المبَاحَةِ المحَلَّلَةِ، فيترك ذلك أجمع طَلَبًا للرياسة، حَتَّى إذا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللهَ أخَذَتْهُ العِزَّةُ بالإثم! فَحَسْبُهُ جَهَنَّم ولَبِئسَ المهاد؛ فهو يَخبطُ خَبْطَ عَشْوَاء، يَقُودُهُ أوَّلُ بَاطِلٍ إلى أبْعَدِ غَايَاتِ الخَسَارَةِ، ويَمُدُّه رَبُّهُ بعد طلبه لما لا يَقدِر عليه في طغْيَانِهِ، فهو يُحِلُّ ما حَرَّمَ اللهُ، ويُحَرِّمُ ما أحَلَّ اللهُ، لا يُبَالِي ما فات من دِينِهِ إذا سَلِمَتْ لَهُ رِياسَةُ التي قد شَقِيَ مِنْ أجْلِهَا، فأولئِكَ الذين غَضِبَ اللهُ عليهم ولَعَنَهم وأعَدَّ لهم عَذَابًا مُهِينًا.

ولكِنَّ الرَجُلَ كُلّ الرَجُلِ نِعْمَ الرَجُلِ هو الذي جَعَلَ هَوَاهُ تَبَعًا لأمرِ اللهِ، وقوَاهُ مَبْذُولَةً في رِضَى اللهِ، يَرَى الذُلَّ مَعَ الحَقِّ أقْرَبَ إلى عِزِّ الأبَدِ مِنَ العِزِّ في البَاطِلِ، ويَعْلَمُ أنَّ قَليلَ ما يَحتَمِلُهُ مِنْ ضَرَّائِهَا يُؤدِّيهِ إلى دَوَامِ النَعيمِ في دَارٍ لا تَبيدُ ولا تَنْفَدُ، وأنَّ كثيرًا ما يَلحَقهُ مِنْ سَرَّائِهَا إنْ اتَّبَعَ هَوَاه يُؤدِّيهِ إلى عَذَابٍ لا انقِطَاعَ لَه ولا يَزُولُ، فَذَلِكُمُ الرَجُلُ نِعْمَ الرَجُلِ، فِيهِ فَتَمَسَّكُوا، وبِسُنَّتِهِ فاقْتَدُوا، وإلى رَبِّكُم فَتَوسَّلُوا؛ فإنَّه لا تُرَدُّ له دَعْوَةٌ ولا يُخَيبُ له طَلِبَةً"[1].

وما لم يكن كذلك، فصراعاته دنيوية، وتنازعاته تابعة لمصالح الأرض، ومن أهم سمات هذه الشخصية توفرها على استعدادات عالية لتبرير ما تكون عليه وإنْ تَنَاقَض؛ ومن غايات ذلك المحافظة على ظُهُورٍ تَرْكَبُها وأضْرُعٍ تَحْلِبُهَا، ونفسُ هذه الأخيرة تفعل ما يُفعل بها مع من دونها، وهكذا تكثر الظهورُ المركُوبةُ والأضرُعُ المحلُوبَةُ لمصلَحَةِ جِهَةٍ عُليا تركبُ وتحلبُ الجميع!

[1] - الاحتجاج - الشيخ الطبرسي - ج ٢ - ص ٥٢ - ٥٣

- حِكْمَةُ (كابنِ اللبُونِ):

قال أمير المؤمنين (عليه السلام): "كُنْ فِي الفِتْنَةِ كَابْنِ اللبُونِ؛ لا ظَهْرَ فَيُرْكَبُ، ولا ضَرْعَ فَيُحْلَبُ"[1].

وفي دعاءٍ له، قال الإمام زين العابدين (عليه السلام): "وأعُوذُ بِكَ مِنْ الفِتَنِ كُلِّهَا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ومَا بَطنَ"[2].

في كثير من الأحيان لا يملِكُ الإنسانُ قرارَ الابتعاد عن الفِتن؛ فهي تُفرَضُ فرضًا عَلَيهِ وعلى غيره من مجاميع الجماهير، كما هو الحال مع الفِتَنِ السِياسيَّةِ وغيرِها ممَّا يؤثِّرُ بشكلٍ مباشر وغير مباشر في حياة الناس، بل وفي مفاصل حياتهم الثقافية والأدبية والسلوكية.

مِنْ سِمَاتِ هَذا النوع من الفِتَنِ وقوع موضوعاتها ميدانًا للنزاعات بين فئات وجماعات وتيارات وأحزاب تُدِيرُها رؤوسٌ من خِلال جماهيرها التي تقع في الغالب بين (مرَكُوبٍ) و(مَحْلُوبٍ).

على فرض أن لا يتمكَّن الإنسانُ مِنَ النَأي بنفسه عن الفِتن، فإنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) يأمره بأن يكون فيها كـ"ابن اللبون"، وهو صَغيرُ النَاقَةِ الذي لم يبلغ السَنَتَينِ، ولِضَعْفِ ظَهرِهِ وعدم الحليب في ضرعه لا يكون مَطْمَعًا لِطَامِعٍ، فلو نظر إليه من يبحث لنفسه عن مركوبٍ ما طَمِعَ فيه، ولو وَقَعَ في طريقِ باحِثٍ عن مَحْلُوبٍ لم يَعْمَد إليه.

تُسجِّلُ هذه الحالة موقِفَ معارَضَةٍ ونهي عن مُنكَرٍ بقطع طريقٍ من طرق استغلال الآخرين والاستقواء بهم للوصول إلى مصالِح قد عُجِنَتْ بالفِتَن؛ إذ أنَّ قبول الإنسان أنْ يكون مركوبًا أو محلوبًا فيه إعانةٌ مباشِرة للفتن وأصحابها، وبالمقابل فإنَّ عدم تعريض نفسه للركوب والحلب فيه قطعٌ بِحَسَبِهِ لمادَّةٍ من مَوادِّ الفِتَن.

يأتي هُنا مُجدَّدًا إشْكَالُ التشخيص الموضوعي، خصوصًا إذا أُورِدَ عنوانُ خِدْمَةِ الدين أو الوظيفة الشرعية، أو خِدمَةِ القضية وتحمل المسؤولية تجاهها، فكان مُبرِّرًا إلى أن يكون المورِدُ مركوبًا أو

---

[1] - نهج البلاغة - خطب الإمام علي (ع) - ج ٤ - ص ٣

[2] - الصحيفة السجادية (ابطحي) - الإمام زين العابدين (ع) - ص ٣٨٢

محلوبًا، أو الاثنين معًا، ويكون ذلك له من موارِد التقرب إلى الله تعالى، أو الخلود في تاريخ المضَحين!

تتعقَّدُ المسألة بشكل مضاعف إذا كان سلوكُ السكوت والانزواء والانعزال هو المحقِّق إلى أن يكون صاحبُه مركوبًا أو محلوبًا، أو الاثنين معًا، ولذا، فإنَّ الاحتياط ليس بالضرورة أن يكون في الترك، ولكنَّه قد يكون في الفعل، فنرجع بذلك إلى مسألة التشخيص الموضوعي وما تكتنفها وتترتب عليها من مشاكل ومحاذير.

للخروج من هذا الإعضال، أطرح نقطتين أوليتين:

الأولى: أن يكون الإنسان في الفِتَنِ ك(ابن اللبون)، فهذا مرهون بمحافظته على عدم إظهار نفسه في مظهر الفارس والمضحي، ويبدو أنَّ الله تعالى بتفضَّل على الإنسان بإخمال ذكره، ويحتج بذلك عليه يوم القيامة، فعن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: "إنَّ مِمَّا يَحتَّجُ اللهُ بِهِ على عَبْدِهِ يومَ القيامة، أنْ يَقُولَ: ألَمَ أُخْمِل ذِكْرَكَ؟"[1].

وقال (عليه السلام): "قال اللهُ تبارك وتعالى: إنَّ مِنْ أعْبَدِ أوليائي، عَبْدٌ مُؤمِنٌ ذُو حَظٍّ مِن صَلَاةٍ، أحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ بالغيب، وعَبَدَ اللهَ في السَرِيرَةِ، وكان غَامِضًا في الناس، ولم يُشَرْ إليه بالأصابع، وكان رزقُهُ كَفَافًا فصبرَ عليه، فَعَجَّلتُ به المنية، فَقَلَّ تُراثُه، وقَلَّتْ بَوَاكِيه"[2].

وهذا لا يعني عدم الانشغال بمشاكل المؤمنين وأحوالهم، ولكن لا يلازم ذلك الظهور والبروز بينهم، فقد جاء عن عبد الحميد بن أبي الديلم، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): "لا عليك أن لا يعرفك الناس – ثلاثا – يا عبدَ الحميد، إنَّ لله رُسُلًا مُسْتَعلِنِينَ، ورُسُلًا مُسْتَخفِين، فإذا سألته بحقِّ المستعلنين، فاسأله بحقِّ المسْتَخفِين"[3].

---

[1] - مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج ١١ - ص ٣٨٧
[2] - مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج ١١ - ص ٣٨٦
[3] - مستدرك الوسائل - الميرزا النوري - ج ١١ - ص ٣٨٦

الثانية: إذا كان ذلك في الرسل (عليهم السلام)، فالأقرب -في نظري القاصر- أن يكون تعين الاستخفاء في غيرهم أفرادًا والاستعلان مجموعًا، وهذا في غاية التعذُّر ما لم تُزالُ حواجز الفرز الحزبي وما معه من مصالح وشبهها.

إنَّ من أعظم ما يدلُّ على أهمية الحراك الإيماني الجمعي نصوص التواصي بين المؤمنين. قال تعالى (ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ * أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ)[1]، وقال تبارك ذكره: (إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ)[2]، ومن مصاديق التواصي بين المؤمنين ثقافة جمع العقول والعلوم، وقد سُئِلَ أميرُ المؤمنين (عليه السلام): "مَنْ أعْلَمُ النَاسِ؟

قال: مَنْ جَمَعَ عِلْمَ النَاسِ إلى عِلْمِهِ"[3]، وكما أسلفتُ، فإنَّ هذا غير ممكن ما لم تُزال حواجز (الأنا) الشخصية في فردٍ كانت أو حِزبٍ أو جماعةٍ أو ما نحو ذلك، وإن بقيت فالسلامةُ في الانعزال وانتظار الفرج.

السيد محمَّد بن السيد علي العلوي

٢٨ رجب ١٤٣٩ للهجرة

---

[1] - الآيتان ١٧ – ١٨ من سورة البلد

[2] - الآية ٣ من سورة العصر

[3] - المحاسن - أحمد بن محمد بن خالد البرقي - ج ١ - ص ٢٣٠